

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، أَرْسَلَهُ اللَّهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ؛ فَبَلَّغَ الرَّسَالَهَ، وَأَدَّى الْأَمَانَةَ، وَنَصَحَ الْأُمَّةَ، وَجَاهَدَ فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ حَتَّى أَتَاهُ الْيَقِينُ، فَصَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ، وَمَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ، **أَمَّا بَعْدُ:**

فَقَدْ كَانَ مِنَ الْأَعْمَالِ الْجَلِيلَةِ لِصَاحِبِ الْفَضِيلَةِ الْعَلَامَةِ شَيْخِنَا الْوَالِدِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ الْعُثَيْمِينَ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى-، عِنَايَتُهُ الْبَالِغَةَ بِتَدْرِيسِ الْمُتَوَنِّعِ الْعِلْمِيَّةِ وَشَرْحِهَا وَالتَّعْلِيقِ عَلَيْهَا وَتَقْرِيْبِهَا لِطُلَّابِ الْعِلْمِ وَالدَّرْسِيِّ.

وَفِي سَعْيِهِ لِتَحْقِيقِ هَذَا الْمَهْدَفِ تَنَاوَلَ فَضِيلَتَهُ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- بِالشَّرْحِ وَالتَّعْلِيقِ كِتَابَ: **(نُخْبَةُ الْفِكْرِ فِي مُصْطَلَحِ أَهْلِ الْأَثَرِ)** وَشَرْحَهُ **(نُزْهَةُ النَّظَرِ فِي تَوْضِيحِ نُخْبَةِ الْفِكْرِ)** لَمَوْلَانِهِ الْحَافِظِ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيِّ بْنِ حَجَرِ الْعَسْقَلَانِيِّ^(١) الْمِتَوَفَى عَامَ ٨٥٢ هـ تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِوَأَسْعِ رَحْمَتِهِ وَرِضْوَانِهِ وَأَسْكَنَهُ فَيْسِيحَ جَنَّاتِهِ، وَذَلِكَ ضِمْنَ الدَّرُوسِ الْعِلْمِيَّةِ الَّتِي كَانَ يَعْقِدُهَا -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- فِي جَامِعِهِ بِمَدِينَةِ عُنَيْزَةَ، وَقَدْ سُجِّلَ صَوْتِيًّا فِي

(١) انظر ترجمته في: رفع الإصر عن قضاة مصر، لابن حجر (١/ ٨٥)، وإنباء الغمر بأبناء العمر، لابن حجر (٣/ ١، ١١٦)، النجوم الزاهرة، لابن تغري بردي (١٥/ ٣٨٢)، الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، للسخاوي.

هَذَا الْمَقَامُ ثَلَاثَةٌ شُرُوحٌ كَانَ آخِرُهَا عَامَ (١٤١٨ هـ) ، وَبِنَاءٍ عَلَى ذَلِكَ اعْتَمِدَ فِي
الإِعْدَادِ الشَّرْحُ الْأَشْمَلُ ، وَأُلْحِقْتُ إِلَيْهِ الْفَوَائِدَ وَالزَّوَائِدَ الْمَوْجُودَةَ فِي الشَّرْحَيْنِ
الْآخَرَيْنِ .

وَمِنْ أَجْلِ تَعْمِيمِ الْفَائِدَةِ ؛ وَإِنْفَادًا لِلْقَوَاعِدِ وَالضَّوَابِطِ وَالتَّوَجِيهَاتِ الَّتِي قَرَرَهَا
شَيْخُنَا -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- لِإِخْرَاجِ تَرَاثِهِ الْعِلْمِيِّ ؛ تَمَّ -بِعَوْنِ اللهِ تَعَالَى وَتَوْفِيقِهِ- إِعْدَادُ
تِلْكَ الشُّرُوحِ وَتَجْهِيْزُهَا لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ .

نَسْأَلُ اللهُ تَعَالَى أَنْ يُجْعَلَ هَذَا الْعَمَلُ خَالِصًا لِرُؤْيَا الْكَرِيمِ ؛ نَافِعًا لِعِبَادِهِ ،
وَأَنْ يَجْزِيَ فَضِيلَةَ شَيْخِنَا عَنِ الْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ خَيْرَ الْجَزَاءِ ، وَيُضَاعِفَ لَهُ الْمُثُوبَةَ
وَالْأَجْرَ ، وَيُعَلِّيَ دَرَجَتَهُ فِي الْمَهْدِيِّينَ ، إِنَّهُ سَمِيعٌ قَرِيبٌ مُجِيبٌ .

وَصَلَّى اللهُ وَسَلَّمْ وَبَارَكَ عَلَى عَبْدِهِ وَرَسُولِهِ ، خَاتَمِ النَّبِيِّينَ ، وَإِمَامِ الْمُتَّقِينَ ،
وَسَيِّدِ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ ، نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَالتَّابِعِينَ هُمْ بِإِحْسَانٍ
إِلَى يَوْمِ الدِّينِ .

القِسْمُ الْعِلْمِيُّ

فِي مُؤَسَّسَةِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ الْعُثَيْمِينَ الْخَيْرِيَّةِ

٢٠ مُحَرَّم ١٤٣٧ هـ

فهرس الفوائد

الصفحة	الفائدة
٢٧	الأدلة هي: كتاب الله وسنة رسوله ﷺ.....
٢٨	من أنكر من القرآن آية أو بعض آية أو كلمة أو حرفاً مجمعا عليه عند القراء؛ فإنه كافر، أما إذا أنكر حرفاً مختلفاً فيه؛ فإنه لا يكفر.....
٣١	مادة الثناء (الثاء، والنون، وثالثهما) تدل في اللغة على التكرار.....
٣٥	القوة تدل على فعل الشيء بدون ضعف بخلاف القدرة.....
٣٧	فلان المرحوم، وفلان المغفور له، إن هذا وإن كان خبراً لكنه بمعنى الدعاء.....
٣٨	محمد عليه الصلاة والسلام ذكره الله تعالى في القرآن بهذا الاسم في أربعة مواضع لماذا اختير اسم أحمد على محمد في بشارة عيسى.....
٤٣	المراد بصحب الرسول عليه الصلاة والسلام كل من اجتمع به مؤمناً به ومات على ذلك، سواء طال مدة اجتماعه به أم قصرت.....
٤٨	(تقريب التهذيب) لابن حجر، وإن كان فيه بعض الشيء، لكنه أحسن ما صنّف في هذا الباب.....
٥٤	الأثر يعم الحديث المرفوع والموقوف، ولكنه لا يقال للمرفوع إلا مُقيداً غالباً.....
٥٩	الترادف: ما تعدد لفظه واتحد معناه، وسُمي مترادفاً؛ لأن هذين اللفظين ترادفاً على معنى واحد.....
٦٩	المُتواتر: ما تمت فيه شروط أربعة.....
٧٣	المُعتمد: أن الخبر المتواتر يُفيد العلم الضروري.....

- ٩٠ الحَبْرُ لَيْسَ كَالشَّهَادَةِ؛ وَهَذَا نَقُولُ: إِنَّ الشَّهَادَةَ يُحْتَاطُ لَهَا أَكْثَرَ.
- ٩٥ الْغَالِبُ أَنَّ الْغَرَائِبَ غَرَائِبُ، يَعْنِي: ضَعِيفَةٌ، وَلَا سِيَّامَا غَرَائِبُ ابْنِ مَاجَةَ.
- ٩٩ كُلُّ مَا صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَجَبَ إِثْبَاتُهُ مِنْ عَقِيدَةٍ أَوْ قَوْلٍ أَوْ عَمَلٍ.
- ١١٧ إِذَا صَحَّ ثُمَّ تَلَقَّتهُ الْأُمَّةُ بِالْقَبُولِ بَعْدَ ذَلِكَ صَارَ مُفِيدًا لِلْعِلْمِ.
- كَلِمَةُ (أُسْتَاذ) الظَّاهِرُ أَنَّهَا مُوَلَّدَةٌ؛ لِأَنَّ السِّينَ وَالذَّالَ لَا تَجْتَمِعَانِ فِي كَلِمَةٍ عَرَبِيَّةٍ وَاحِدَةٍ.
- ١١٩ الْجِيمُ وَالصَّادُ لَا تَجْتَمِعَانِ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ.
- الشُّذُودُ لَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ فِي حَدِيثٍ وَاحِدٍ، ثُمَّ الشُّذُودُ قَدْ يَكُونُ فِي السَّنَدِ، وَقَدْ يَكُونُ فِي الْمَتْنِ.
- ١٤٣ الْبِدْعَةُ نَوْعَانِ: بَدْعَةٌ مُفْسِقَةٌ وَبَدْعَةٌ مُكْفِرَةٌ.
- ١٤٦ الضَّبْطُ نَوْعَانِ.
- ١٤٨ هَلْ يَصِحُّ لِمَنْ سَمِعَ شَرِيطًا أَنْ يَقُولَ: سَمِعْتُ فُلَانًا.
- ١٥٠ لَا عِبْرَةَ بِتَصْحِيحِ الْحَاكِمِ، وَلَا بِمَوْضُوعَاتِ ابْنِ الْجَوْزِيِّ، وَلَا بِإِجْمَاعِ ابْنِ الْمُنْذِرِ.
- ١٦٤ الْفَرْدُ النَّسْبِيُّ لَهُ ثَلَاثُ حَالَاتٍ.
- ١٩٨ مَتَى نَحْتَاجُ إِلَى الْمُتَابِعِ وَالشَّاهِدِ؟
- ٢٠٦ النَّسْخُ يُشْتَرَطُ لَهُ شَرْطَانِ.
- ٢٠٨ هَلِ الْعَقْلُ يُجَوِّزُ النَّسْخَ عَلَى اللَّهِ فِي أَحْكَامِهِ؟
- ٢٠٩ هَلْ يَأْتِي الْإِجْمَاعُ نَاسِخًا؟
- التَّعْبِيرُ الْأَدَقُّ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْمُرْسَلَ مَا رَفَعَهُ التَّابِعِيُّ أَوْ الصَّحَابِيُّ الَّذِي لَمْ يَسْمَعْ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ.
- ٢٢٣

- ٢٣٤ هل التّدليس حرام؟
- ٢٣٩ الفرقُ بين المنقطع الواضح والمرسل الحقيّ والمدّلس
- ٢٥٠ تعريفُ البدعة
- ٢٥٨ حمار «الفروع»
- ٢٦٥ هل حُبُّ الوطنِ من الإيمان؟
- ٢٧٢ المنكر نوعان
- ٢٨٧ لا يُحكّم بالزيادة إلا بشرطين
ما قصد لفظه كالأذكار، فلا يجوز أن يروى إلا بلفظه، وما قصد معناه فإنه يجوزُ روايته بالمعنى
- ٢٩٩ روايته بالمعنى
- ٣٠١ هل الأولى المحافظة على اللفظ الذي جاء به الحديث أو أن يأتي بالمرادف؟
- ٣١٤ أطلت بعض السلف القول بالكفر على من قال: إن القرآن مخلوق.
- ٣١٧ البدعة تنقسم إلى قسمين: مكفرة ومفسدة
- ٣١٩ المبتدع له حالان
- ٣٢١ سوء الحفظ يكون بأحد أمرين
- ٣٢٩ المرفوع من القول حكماً له شروط
- ٣٣٢ المرفوع حكماً له ثلاثة أنواع
- ٣٤١ إذا قال الصحابي: أمرنا رسولُ الله أو مهانا رسولُ الله ﷺ... هل هو حجة؟
- ٣٤٥ التعبير بنفي التمثيل أولى من التعبير بنفي التشبيه
- ٣٥١ الطرق التي يحصل بها العلم بالصحة
- ٣٥٣ الصحابة متفقون في جنس الصحة لكن يختلفون في مراتب الصحة

- ٣٥٤ مَنْ لَقِيَ الصَّحَابَةَ وَهُوَ دُونَ التَّمْيِيزِ فَهُوَ تَابِعِيٌّ
- ٣٥٦ الحَضْرَمَةُ فِي الْأَصْلِ: الْقَطْعُ
- ٣٥٦٣٥٦ الْمُحَضَّرَمُ عِنْدَ الْأَدْبَاءِ هُوَ الَّذِي أَدْرَكَ الْجَاهِلِيَّةَ وَالْإِسْلَامَ
- ٣٥٨ رِوَايَةُ الْمُحَضَّرَمِينَ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ مِنْ قَبِيلِ الْمُرْسَلِ
- ٣٦٦ قَوْلُ الصَّحَابِيِّ مَشْرُوطٌ بِأَلَّا يُخَالِفَ نَصًّا.. وَأَلَّا يُخَالِفَ قَوْلَ صَحَابِيٍّ آخَرَ
- ٣٦٨ يَنْبَغِي أَنْ نُسَمِّيَ مَا يَقُولُونَ عَنْهُ: مُعْجَزَاتِ الْأَنْبِيَاءِ نُسْمِيَهُ: آيَاتِ الْأَنْبِيَاءِ
- ٣٧١ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَنْقُلُ كَلَامَ السَّابِقِينَ بِالْمَعْنَى
- ٣٧١ الْقَوْلُ الصَّحِيحُ أَنَّ الْحَدِيثَ الْقُدْسِيَّ كَلَامُ اللَّهِ بِالْمَعْنَى
- ٣٧٥ إِذَا جَاءَ الْأَثَرُ مُطْلَقًا فَهُوَ إِمَّا مَوْقُوفٌ، وَإِمَّا مَقْطُوعٌ
- ٣٨٢ الْعُلُوفُ فِي السَّنَدِ نَوْعَانِ: عُلوُّ صِفَةٍ، وَعُلُوُّ عَدَدٍ
- ٣٨٣ أَيُّهَا أَقْرَبُ إِلَى الصَّحَّةِ: التَّزْوُلُ أَوْ الْعُلُوفُ؟
- ٣٨٩ فِي الْمُصَافِحَةِ: يَكُونُ السَّنَدُ أَنْزَلَ
- ٣٩١ رِوَايَةُ الْأَقْرَانِ يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ فِيهَا عُلوٌّ وَتَزْوُلٌ
- ٤٠٧ مَا تَقُولُونَ فِيهَا لَوْ جَحَدَ الشَّيْخُ الْحَدِيثَ الَّذِي حَدَّثَ بِهِ عَنْهُ التُّلْمِيزُ؟
- ٤١١ الْفَائِدَةُ مِنْ مَعْرِفَةِ الْمُسْلَسِلِ زِيَادَةُ الصَّبْطِ
- ٤٢٣ هَلِ «عَنْ» تَحْمَلُ عَلَى السَّمَاعِ أَوْ لَا؟
- ٤٢٤ أَغْرَاضُ التَّدْلِيسِ
- ٤٢٨ الْمُتَأَخَّرُونَ صَارَ لَهُمْ مَعْنَى خَاصٌّ فِي كَلِمَةِ الْمَكَاتِبَةِ وَالْمُشَافَهَةِ
- ٤٣٠ الْمُنَاوَلَةُ إِذَا اقْتَرَبَتْ بِالْإِذْنِ مَعَ التَّمَكِينِ مِنَ الْكِتَابِ فَهَذِهِ أَرْفَعُ أَنْوَاعِ الْإِجَازَةِ
- ٤٣١ الْمُنَاوَلَةُ ثَلَاثَةٌ أَقْسَامٍ

- ٤٤٢ الضاد والطاء بالنسبة للنطق بينهما فرق
- ٤٥١ ابن حجر في «تقريب التهذيب» جعل طبقات وهو اصطلاح اصطلاحه
- ٤٥٤ الجرح لغة: الشق
- ٤٥٥ مراتب الجرح
- ٤٥٨ شروط قبول التزكية
- ٤٦٢ التسرع بالجرح أشد من التسرع في التوثيق
- ٤٦٢ يجب الحذر من التساهل في الجرح والتعديل
- إن كان الجرح مفسراً فإنه يُقدّم على التعديل، وإن فسّر التعديل دون الجرح قُدّم
- ٤٦٥ التعديل
- ٤٧٨ من أهم شيء في طالب العلم أن يكون مُتربياً على الأخلاق
- ٤٨٧ سنُّ التَّحْمُلِ مُعْتَبَرٌ بِالتَّمْيِيزِ، وَالنَّاسُ يَخْتَلِفُونَ فِي التَّمْيِيزِ
- ٤٨٨ هل يصحُّ الأداء قبل خمس سنين؟
- ٤٩١ أن الإنسان إذا أتى على ذكر النبي ﷺ أن يكتب: «صلى الله عليه وسلم»
- ٤٩١ ينبغي لطالب الحديث أن يعتني بإسماع الحديث
- ٤٩٨ معرفة سبب الحديث تُعين على فهم المعنى
- ٥٠٠ من المناسب أن تُبدأ التصانيف بالصلاة عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وتُختم بالصلاة عليه

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
تقديم	٥
نبذة مختصرة عن العلامة محمد بن صالح العثيمين رحمه الله تعالى	٧
الصفحة الأولى والأخيرة من مخطوط نخبة الفكر	١٥
متن نخبة الفكر	١٧
مقدمة الشارح	٢٧
مُقدِّمة المُؤلِّف	٣١
سبب تصنيف نُزهة النَّظَر	٥٦
تعريف الحمد والثناء	٣١
معنى: (صَلَّى اللهُ عَلَى مُحَمَّدٍ)	٣٦
الفرق بين والتصانيف والتأليف	٤٦
تعريف مُصطَلَح الحديث	٤٦
حكم السجع	٥٧
الفرق بين الخبر والحديث	٥٩
أقسام الخبر باعتبار طُرُق وُصوله إلينا	٦٢
الفرق بين جَمْع القِلَّة وجمْع الكَثرة	٦٣
معنى الإسناد	٦٣
عدد التواتر	٦٤

- ٦٩ ١- تعريف المتواتر وشروطه
- ٧٠ هذه الشروط تُفيد حصول العلم غالباً
- ٧٤ حكم المتواتر
- ٧٥ مفهوم العلم الضروري
- ٧٦ الفرق بين العلم الضروري والعلم النظري
- ٧٧ تعريف علم الإسناد
- ٧٧ فائدة
- ٧٨ أكثر المتواتر متواتر معنئياً
- ٨١ أقسام الآحاد
- ٨٢ ٢- تعريف الحديث المشهور والمستفيض، ووجه الفرق بينهما
- ٨٣ قصة الواعظ في مسجد الرصافة بالعراق
- ٨٥ أقسام المشهور
- ٨٦ تعريف العزيز
- ٨٨ دعوى ابن العربي: بأن العزيز من شرط البخاري في صحيحه
- ٨٨ الرد على جواب ابن عربي
- ٩٠ الشهادة يحتاط لها أكثر من الخبر
- ٩١ فائدتان
- ٩٢ ثلاثة أقوال حول الحديث العزيز
- ٩٢ دعوى لابن حبان
- ٩٣ الرد على ابن حبان

- ٩٣ مِثَالِ الْعَزِيزِ
- ٩٥ تَعْرِيفِ الْغَرِيبِ
- ٩٥ الْغَالِبُ أَنْ الْغَرَائِبَ ضَعِيفَةٌ
- ٩٦ تَعْرِيفِ الْآحَادِ وَأَقْسَامِهَا وَحُكْمِهَا
- ٩٨ الْاِحْتِجَاجُ بِأَخْبَارِ الْآحَادِ فِي بَابِ الْعِلْمِيَّاتِ
- ١٠٣ الْقَبُولُ وَالرَّدُّ
- ١٠٧ الْمَتَوَاتِرُ لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ الْعَدَالَةُ
- ١٠٩ أَنْوَاعُ الْخِلَافِ
- ١١٢ أَنْوَاعُ الْخَبَرِ الْمُحْتَفِّ بِالْقَرَائِنِ
- ١١٤ الشَّرْطُ فِي تَلْقِيِ حَدِيثِ الصَّحِيحِينَ بِالْقَبُولِ
- ١١٧ مَزِيَّةُ الصَّحِيحِينَ
- ١٢٠ الْحَدِيثُ الْمَشْهُورُ
- ١٢١ الْحَدِيثُ الْمُسَلْسَلُ
- ١٢٣ مِنْ أَخْبَارِ الْآحَادِ: مَا تَحْتَفُّ بِهِ قَرَائِنٌ قَوِيَّةٌ حَتَّى يَصِلَ إِلَى دَرَجَةِ الْقَطْعِ
- ١٢٥ تَقْسِمُ الْغَرِيبِ
- ١٢٥ تَحْذِيرُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللهُ مِنَ الْغَرَائِبِ
- ١٢٧ الْفَرْدُ الْمَطْلُوقُ وَأَمِثْلَتُهُ
- ١٢٨ الْفَرْدُ النَّسْبِيُّ وَأَمِثْلَتُهُ
- ١٢٩ مَعْنَى قَوْلِهِمْ: «ثِقَّةٌ فِي فُلَانٍ»
- ١٣٠ الْغَرِيبُ النَّسْبِيُّ وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْغَرِيبِ الْمَطْلُوقِ

- ١٣١ الغريب أو الفرد عند الإطلاق يُراد به الفرد المطلق
- ١٣١ الفرق بين المنقطع والمرسل
- ١٣٣ الصحيح لذاته
- ١٣٤ العدالة
- ١٣٥ معنى المروءة
- ١٣٥ تقسيم الضبط وتعريفه
- ١٣٦ تعريف الحديث المتصل
- ١٣٦ الاتصال نوعان: حقيقي وحكمي
- ١٣٧ الحديث المعلل
- ١٣٧ العلة في الحديث لا يعرفها إلا الجهابذة
- ١٣٨ العلل القادحة والغير قادحة
- ١٤٠ تعريف الحديث الشاذ
- ١٤٠ المخالفة لها ثلاثة أحوال
- ١٤١ أمور يحتاجها طالب علم الحديث
- ١٤١ لا يشترط أن يكون الشذوذ في حديث واحد
- ١٤٣ الشذوذ قد يكون في السند، وقد يكون في المتن
- ١٤٣ الشذوذ لا يُحكم به إلا إذا تعدد الجمع
- ١٤٤ تقسيم الحديث الآحاد
- ١٤٤ الحديث الصحيح لذاته
- ١٤٦ البدعة وأنواعها

- ١٤٦ التقوى
- ١٤٦ المرؤءة
- ١٤٨ صَبَطُ الصَّدر
- ١٤٨ الضَّبْطُ لا بُدَّ فيه من أمرين
- ١٤٩ صَبَطُ الكِتاب
- ١٥٠ صَبْطُ الشَّرِيط
- ١٥٢ تنبيه: حول القيود في تعريف الصحيح لذاته
- ١٥٣ تفاوت مراتب الصحيح لتفاوت أوصاف الرواة
- ١٥٤ أحوال اتصال التلميذ بشيخه
- ١٥٥ مراتب أصح الأسانيد وأمثله
- ١٥٨ المفاضلة بين الصحيحين
- ١٦٠ مراتب الصحيح بحسب مصدره
- ١٦٠ الفائدة من هذا الترتيب
- ١٦٠ رأي من قال بتفضيل صحيح مسلم على البخاري
- ١٦٢ ترتيب بيان الترجيح
- ١٦٣ إذا قيل: الخبر على شرطها أو على شرط أحدهما
- ١٦٦ قد يُقدَّم الأَدنى على ما فوقه لأُمور خارجية
- ١٦٨ الحديث الحسن
- ١٦٨ الحَسَن لذاته
- ١٦٨ الصحيح لغيره

- ١٦٩ الحَسَنُ وَالصَّحِيحُ يَجْتَمِعَانِ فِي شَيْءٍ
- ١٦٩ الحَسَنُ تَتَفَاوَتْ مَرَاتِبُهُ
- ١٧٠ الحَسَنُ لَيْسَ بِمَرْتَبَةِ الصَّحِيحِ
- ١٧٠ الصَّحِيحُ لِدَاتِهِ أَقْوَى مِنَ الصَّحِيحِ لِغَيْرِهِ
- ١٧١ مَعْنَى قَوْلِهِمْ: «حَدِيثٌ حَسَنٌ صَّحِيحٌ»
- ١٧٥ ضَابِطُ تَصْحِيحِ الْحَدِيثِ الضَّعِيفِ بِمَجْمُوعِ الطُّرُقِ
- ١٧٦ الحَسَنُ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ
- ١٧٩ زِيَادَةُ الثَّقَةِ وَأَقْسَامُهَا
- ١٨٥، ١٧٩ إِذَا تَعَارَضَ مُثَبِّتٌ وَنَافٍ
- ١٧٩ مَعْنَى الْمُنَافَاةِ بَيْنَ الرِّوَايَاتِ
- ١٧٩ الزِّيَادَةُ فِيهَا يُتَعَبَّدُ بِلَفْظِهِ
- ١٨٢ رَأْيُ الْأَئِمَّةِ فِي قَبُولِ الزِّيَادَةِ الْمُنَافِيَةِ لِرِوَايَةِ الْأَوْثَقِ
- ١٨٣ الْمَحْفُوظُ وَالشَّاذُّ
- ١٨٥ مِثَالُ لِلشُّذُوزِ إِذَا كَانَ فِي حَدِيثٍ وَاحِدٍ
- ١٨٧ الْمَعْرُوفُ وَالْمُنْكَرُ
- ١٨٧ الْمُخَالَفَةُ فِي الْمُنْكَرِ أَشَدُّ مِنَ الشَّاذِّ
- ١٨٨ الْفَرْقُ بَيْنَ الشَّاذِّ وَالْمُنْكَرِ
- ١٨٨ بَيْنَ الشَّاذِّ وَالْمُنْكَرِ عُمُومٌ وَخُصُوصٌ
- ١٩٠ أَقْسَامُ النَّسَبِ أَرْبَعَةٌ
- ١٩١ الْمُتَابِعَةُ

- ١٩١ حالات الفرد النسبي
- ١٩٤ فائدة المتابعة
- ١٩٤ أمثلة المتابعة التامة والقاصرة
- ١٩٥ المتابعة بالمعنى
- ١٩٦ الشاهد ومثاله
- ١٩٨ الحاجة إلى المتابع والشاهد
- ١٩٩ الاعتبار
- ١٩٩ استخدام الكمبيوتر
- ٢٠١ مُخْتَلَف الحديث، وطرق دَفْع التَّعَارُض بين الحديثين المتعارضين في الظاهر
- ٢٠١ المُحْكَم
- ٢٠٥ الكُتُب المؤلفة في مُخْتَلَف الحديث
- ٢٠٦ معنى المعارضة
- ٢٠٦ النَّسْخ وعلاماته
- ٢٠٦ شروط النسخ
- ٢٠٧ الأدلة الشرعية على النسخ
- ٢٠٨ العَقْل وجواز النَّسْخ
- ٢٠٨ أبو مُسلم الأصبهاني وإنكار النسخ في القرآن
- ٢١٠ التَّرْجِيح لمعرفة النَّاسِخ والمنسوخ
- ٢١٢ التَّوَقُّف عند عدم الجمع أو النَّسْخ أو التَّرْجِيح
- ٢١٣ التَّوَقُّف يُعتبر علمًا لا جهلاً

- ٢١٤ توقّف الإمام أحمد **رَحْمَةُ اللَّهِ** ورأى أصحابه فيه
- ٢١٥ المردود وأقسامه
- ٢١٥ المردود للسقط
- ٢١٧ الحديث المعلق
- ٢١٧ الفرق بين المعلق والمعضل
- ٢١٧ من صور المعلق
- ٢٢٢ قد يكون المعلق صحيحًا
- ٢٢٣ المرسل ومثاله
- ٢٢٦ حكم المرسل
- ٢٢٨ المعضل
- ٢٢٨ المنقطع
- ٢٢٩ أقسام السقط
- ٢٢٩ الإجازة والوجادة
- ٢٣٠ الحاجة إلى التأريخ لمعرفة إمكانية التلاقي
- ٢٣٣ المدلس
- ٢٣٣ أسباب التدليس
- ٢٣٣ الصيغ التي يرد بها المدلس
- ٢٣٣ حكم رواية المدلس
- ٢٣٤ تدليس الشيوخ وتدليس التسوية
- ٢٣٧ المرسل الحففي

- ٢٣٨ أقسام الحديث من حيث الانقطاع والاتصال
- ٢٣٩ الفرق بين المدلس والمرسل الحقيقي
- ٢٣٩ القائلون باشتراط اللقاء في التدليس
- ٢٣٩ المنقطع الواضح
- ٢٤٢ المؤلفات في معرفة المرسل والمزيد في متصل الأسانيد
- ٢٤٤ الطعن في الرواة وأسبابه
- ٢٤٤ الكذب
- ٢٤٥ تحريم الكذب بالكتاب والسنة والإجماع
- ٢٤٧ فحش الغلط عند الأداء
- ٢٤٨ معنى الفسق
- ٢٤٨ الفاسق لا يرده خبره مطلقاً
- ٢٤٩ الوهم والغلط
- ٢٥٠ رواية المجهول
- ٢٥٠ البدعة العملية والاعتقادية
- ٢٥٢ سوء الحفظ
- ٢٥٤ الحديث الموضوع
- ٢٥٤ حكم الوضع
- ٢٥٥ حكم الموضوع
- ٢٥٧ ملكة أهل الحديث في تمييز الموضوع
- ٢٥٨ جمار (الفروع)

- ٢٦١ قصة المأمون بن أحمد الكذاب
- ٢٦١ غياث بن إبراهيم وخبره مع المهدي
- ٢٦٣ العقل الصريح
- ٢٦٣ طُرُق الوَضْع
- ٢٦٤ أمثلة لأحاديثٍ موضوعيةٍ مشهورة عند الناس
- ٢٦٦ دوافع الوَضْع
- ٢٦٧ حُكْم صلاة التَّسْبِيح
- ٢٦٩ حُكْم الوَضْع
- ٢٦٩ حُكْم رواية الموضوع
- ٢٧٠ الحديث المتروك
- ٢٧١ الحديث المنكَّر
- ٢٧١ الحديثُ يَكُون مُنْكَرًا بسببِ الراوي أو شذوذ مَتْنِهِ
- ٢٧٢ مَنْ فحش غلطه أو كثر غفلته أو ظهر فسقه
- ٢٧٢ الوَهْم
- ٢٧٣ المُعَلَّل
- ٢٧٣ لمعرفة المُعَلَّل نحتاج إلى أمرين
- ٢٧٨ المُخَالَفة
- ٢٧٨ المُدْرَج
- ٢٧٨ أقسام المُدْرَج باعتبار الإسناد
- ٢٧٩ أقسام المُدْرَج باعتبار المَتْن

٢٨١ ما يُعرَفُ به الإدراجُ
٢٨٣ المؤلَّفاتُ في المدرَجِ
٢٨٣ حُكْمُ المدرَجِ
٢٨٤ المقلوبُ
٢٨٤ كيفية معرفة القلبِ
٢٨٦ المزيدُ في مُتَّصِلِ الأسانيدِ
٢٨٧ سُروطُ الحُكْمِ بالزيادةِ
٢٨٨ المُضطربُ
٢٨٨ الإبدالُ - إبدالُ الراوي بالراوي - قَدْ لا يكونُ للاضطرابِ
٢٨٩ امتحانُ البخاري حين قدم بغدادَ
٢٩٠ اختلافُ الرِّوَاةِ في ثَمَنِ جَمَلِ جابِرٍ
٢٩٣ المُصَحَّفُ
٢٩٦ اختصارُ الحديثِ
٢٩٨ الرِّوَايةُ بالمعنىِ
٢٩٩ اختلافُ الألفاظِ الواردةِ في الأذكارِ
٣٠٢ غريبُ الحديثِ
٣٠٢ الألفاظُ الواردةِ في الأحاديثِ قِسْمانِ
٣٠٣ بيانُ المُشْكلِ
٣٠٤ المصنَّفاتُ في غريبِ الحديثِ
٣٠٥ الجهالةُ وسببُها

- ٣٠٦ الوُحْدَان
- ٣٠٧ المُبْتَهَم
- ٣٠٩ جهالة الصحابي لا تُضَعِّف الحديث
- ٣١٠ مجهول العَيْن
- ٣١١ مجهول الحال
- ٣١٢ البدعة ورواية المبتدع
- ٣١٤ القول بكُفْر مَنْ قال: إِنَّ القرآنَ مخلوق
- ٣١٥ حُكْم مَنْ أنكر الاستواء
- ٣١٧ أقسام البدعة: مكفرة ومفسقة
- ٣١٩ أحوال المبتدع
- ٣٢٠ سُوء الحِفْظ والشاذُّ والمُخْتَلِط
- ٣٢١ سُوء الحِفْظ عند التحمل والأداء
- ٣٢١ أقسام سُوء الحِفْظ
- ٣٢٤ الحَسَن لغيره
- ٣٢٥ المُسْتَوْر
- ٣٢٦ المَرْفُوع تَصْرِيحًا أو حُكْمًا
- ٣٢٧ أقسام السُّنة
- ٣٢٨ الألفاظُ الدالَّةُ على الرَّفْعِ حُكْمًا
- ٣٢٩ شُرُوط المَرْفُوعِ حُكْمًا
- ٣٣٢ أنواع المَرْفُوعِ حُكْمًا

- ٣٣٨ قول الصحابي: «من السنة كذا»
- ٣٤٠ إذا قال التابعي: من السنة كذا
- ٣٤١ قول الصحابي: أمرنا بكذا أو مهيينا عن كذا»
- ٣٤٢ قول الصحابي: «كُنَّا نَفْعَلُ كَذَا»
- ٣٤٢ مسائل
- ٣٤٣ حُكْمُ الصَّحَابِيِّ عَلَى شَيْءٍ بَأَنَّهُ طَاعَةٌ أَوْ مَعْصِيَةٌ
- ٣٤٤ التَّشْبِيهُ لَا تُشْتَرَطُ فِيهِ الْمَسَاوَأُ
- ٣٤٥ التَّمَثِيلُ أَخْصُّ مِنَ التَّشْبِيهِ
- ٣٤٦ تعريف الصحابي
- ٣٤٧ حُكْمُ مَنْ آمَنَ بِالنَّبِيِّ ﷺ قَبْلَ أَنْ يُرْسَلَ
- ٣٥٠ تَنْبِيهَانِ
- ٣٥٠ طُرُقُ الْعِلْمِ بِالصُّحْبَةِ
- ٣٥٣ الصَّحَابَةُ مُتَّفِقُونَ فِي جِنْسِ الصُّحْبَةِ خْتَلَفُونَ فِي مَرَاتِبِهَا
- ٣٥٤ التَّابِعِيُّ
- ٣٥٤ الْمُرَادُ بَعْضُ التَّابِعِينَ
- ٣٥٦ تعريف المخضرم
- ٣٥٦ الْمَخْضَرَمُ عِنْدَ الْأَدْبَاءِ وَالْمُحَدِّثِينَ
- ٣٥٧ الْمَخْضَرَمُونَ هَلْ هُمْ مِنَ الصَّحَابَةِ أَمْ لَا؟
- ٣٦١ الْمَرْفُوعُ وَالْمَوْقُوفُ
- ٣٦٢ الْاِحْتِجَاجُ بِقَوْلِ الصَّحَابِيِّ

- ٣٦٣ إلحاق عُمر بن عبد العزيز بالخلفاء الراشدين
- ٣٦٤ قول التابعيِّ ليس بحُجَّةٍ مُطلقاً
- ٣٦٥ بعض المتعصِّبين يطرح قول رسول الله ﷺ لقول إمامه
- ٣٦٧ المقطوع
- ٣٦٨ الحديثُ القدسيُّ
- ٣٦٨ القرآنُ كلامُ الله لفظاً ومعنى
- ٣٧٤ الفرقُ بين المقطوع والمقطوع
- ٣٧٧ المُسند
- ٣٧٨ أحوال الاتِّصال والانتِطاق
- ٣٨١ العليِّ
- ٣٨١ العُلُوُّ المُطلق
- ٣٨٢ عُلُوُّ الصِّفة وعُلُوُّ العَدَد
- ٣٨٢ العُلُوُّ النَّسَبِيُّ
- ٣٨٢ الانشغال بعُلُوِّ الإسناد
- ٣٨٤ الفائدة من معرفة العُلُوِّ والنُّزولِ
- ٣٨٥ هل يترجَّح النُّزولُ على العُلُوِّ؟
- الرد على قول أهل الكلام: إن الله **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى** جعل نُصوصَ الصِّفات يُرادُ بها
- ٣٨٥ غيرُ الظاهر
- ٣٨٦ أقسام العُلُوِّ النَّسَبِيِّ ومعنى الموافقة والبدل والمساواة والمُصافحة
- ٣٩٠ الحديث النازل

- ٣٩١ رواية الأقران والمدبج
- ٣٩٤ رواية الأكاير عن الأصاغر
- ٣٩٤ فائدة معرفته
- ٣٩٥ الآباء عن الأبناء
- ٣٩٧ رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده
- ٣٩٩ السابق واللاحق
- ٤٠١ الفائدة من معرفة هذا الفن
- ٤٠٣ الرواية عن متفقي الاسم
- ٤٠٥ إنكار الراوي لحديثه
- ٤٠٦ إذا لم ينكره جزءاً
- ٤٠٩ المسلسل
- ٤١١ الفائدة من المسلسل
- ٤١٣ صيغ الأداء ومراتبها
- ٤١٤ محل استعمال تلك الصيغ
- ٤٢٠ تنبيه
- ٤٢٠ الترجيح بين القراءة على الشيخ والسام منه
- ٤٢١ الرواية بالإجازة
- ٤٢١ مفهوم الإنباء لغة واصطلاحاً
- ٤٢٣ ما حد المتقدمين؟
- ٤٢٣ المعنعن وحكمه

- ٤٢٤ أقسام العننة
- ٤٢٧ أحكام طرق التَّحْمُل والأداء
- ٤٢٧ المشافهة والمكاتبة
- ٤٢٩ شرط الرواية بالمناولة
- ٤٢٩ أقسام المناولة
- ٤٣٣ شرط الوجادة والوصية بالكتاب والإعلام
- ٤٣٦ التعميم في المجاز له
- ٤٣٧ تخصيص المجاز له والمجاز به
- ٤٣٩ المتفق والمفترق
- ٤٤١ المؤلف والمختلف
- ٤٤٢ الضاد والظاء
- ٤٤٤ المتشابه من الرواة
- ٤٤٨ المتشابه والمقلوب
- ٤٤٨ من أهم المصنّفات في المتشابه كتاب «المغني»
- ٤٤٩ طبقات الرواة
- ٤٤٩ خاتمة
- ٤٥٠ تعريف الطبقة
- ٤٥٢ معرفة مواليد الرواة ووفياتهم وأوطانهم
- ٤٥٣ معرفة رتب الرواة
- ٤٥٣ مراتب الجرح

٤٥٤	مَرَاتِبُ التَّعْدِيلِ
٤٥٤	الجَرْحُ لُغَةً وَاصْطِلَاحًا
٤٥٨	أَحْكَامُ الجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ
٤٥٨	شُرُوطُ قَبُولِ التَّرْكِيةِ
٤٥٩	حُكْمُ اشْتِرَاطِ العَدَدِ فِي التَّرْكِيةِ
٤٦٠	لَيْسَ كُلُّ جَرْحٍ جَارِحٌ يُقْبَلُ
٤٦٠	مَذْهَبُ النَّسَائِيِّ فِي المَتْرُوكِ
٤٦٠	شُرُوطُ المَرْكُوبِيِّ
٤٦١	حُكْمُ اشْتِرَاطِ البُلُوغِ وَالعَقْلِ
٤٦٢	الحَذَرُ مِنَ التَّسَاهُلِ فِي الجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ
٤٦٣	تَقْدِيمُ الجَرْحِ عَلَى التَّعْدِيلِ
٤٦٥	إِذَا تَعَارَضَ الجَرْحُ وَالتَّعْدِيلُ فَالمُفَسَّرُ مِنْهُمَا مُقَدَّمٌ عَلَى غَيْرِ المُفَسَّرِ
٤٦٨	فَصْلُ مَعْرِفَةِ الأَسْمَاءِ وَالكُنَى
٤٦٩	المَنْسُوبُونَ لِغَيْرِ آبَائِهِمْ
٤٦٩	نَسَبٌ عَلَى خِلَافِ ظَاهِرِهَا
٤٧٢	الثَّقَاتُ وَالضُّعَفَاءُ
٤٧٢	الأَسْمَاءُ المَفْرَدَةُ
٤٧٣	الكُنَى وَالأَلْقَابُ
٤٧٤	الأَنْسَابُ
٤٧٥	المَوَالِي

- الإخوة والأخوات ٤٧٥
- آداب الشيخ والطالب ٤٧٦
- الآداب على ثلاثة أنواع ٤٧٦
- تصحيح النيّة ٤٧٦
- أن يحترّم كلُّ منهما الآخر ٤٧٨
- التربية على الأخلاق ٤٧٨
- أن يتطهّر الإنسان؛ لإلقاء الحديث والعلم ٤٨٠
- لَا يُحَدِّثُ قَائِمًا وَلَا عَجَلًا، وَلَا فِي الطَّرِيقِ ٤٨٠
- أَنْ يُمَسِكَ عَنِ التَّحْدِيثِ إِذَا خَشِيَ التَّغْيِيرَ أَوْ النِّسْيَانَ ٤٨٢
- أَنْ يَكُونَ لَهُ مُسْتَمَلٌّ يَقْضِي حَسَنَ الحَطِّ أَمِينًا ٤٨٢
- توقير الشيخ ٤٨٣
- أَلَّا يَدَعَ الإِسْتِفَادَةَ لِحَيَاءٍ أَوْ كِبَرٍ ٤٨٥
- أَنْ يَكْتُبَ مَا سَمِعَهُ ٤٨٥
- أَنْ يَعْتَنِيَ بِالتَّقْيِيدِ وَالضَّبْطِ ٤٨٦
- أَنْ يُذَاكَرَ بِمَحْفُوظِهِ ٤٨٦
- التَّحْمُلُ وَالْأَدَاءُ ٤٨٧
- مَعْرِفَةُ سِنِّ التَّحْمُلِ وَالْأَدَاءِ ٤٨٧
- حُكْمُ الأَدَاءِ قَبْلَ حَمْسِ سِنِينَ ٤٨٨
- صفة كتابة الحديث ٤٩٠
- كتابة (صلى الله عليه وسلم) عند ذكر النبي ﷺ ٤٩١

٤٩٢-٤٩١ حُكم كِتابة (صلعم)
٤٩٢ الرّحلة للحديث
٤٩٣ الاعتناء بكثرة المسموع لا كثرة الشُّيوخ
٤٩٤ طرق تصنيف الحديث
٤٩٤ ترتيب المسانيد
٤٩٨ أسباب وُرود الحديث
٤٩٩ المصنّفات في سبب الحديث
٥٠١ فهرس الأحاديث والآثار
٥٠٧ فهرس الفوائد
٥١٣ فهرس الموضوعات